

## وثيقة معلومات البرنامج

## مرحلة تصور المشروع

8 مارس 2016

تقرير رقم: AB7824

اسم العملية	الإقراض الثاني لأغراض سياسة التنمية لتمويل تطوير سوق المال وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الإقليم	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطر	المملكة المغربية
القطاع	أسواق المال (23%)؛ نظم المدفوعات والتسويات والتحويلات (22%)؛ قطاع المالية العامة (22%)؛ تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة (22%)؛ الإدارة الحكومية المركزية (11%)
كود العملية	P153603
أداة الإقراض	إقراض لأغراض سياسة التنمية
المقترض (المقترضون)	الحكومة المغربية
جهة التنفيذ	
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	8 مارس 2016
التاريخ التقديري للتقييم	9 مايو 2016
التاريخ التقديري لموافقة المجلس	14 يوليو 2017
قرار المراجعة المؤسسية	بعد المراجعة المؤسسية، تم اتخاذ القرار بالمضي قدما في التحضير للعملية.
قرار آخر	

## أولا. قضايا التنمية الرئيسية ومبررات مشاركة البنك

تقترح وثيقة معلومات المشروع هذه تقديم القرض الثاني لأغراض سياسة التنمية بشأن تطوير سوق المال وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمقدم إلى المملكة المغربية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي. والبرنامج المقترح هو الثاني في سلسلة برامج ثنائية. كان القرض الأول لأغراض سياسة التنمية قد وافق عليه المجلس في شهر أبريل 2014، وكانت قيمته 300 مليون دولار أمريكي، وانتهى في ديسمبر 2014. ولا تبدأ سلسلة البرامج من جديد بل تبني على أسس قوية قوامها سنوات عديدة من المشاركات والتزام قوى من جانب الحكومة المغربية للبرنامج مثلما يتضح من الإصلاحات المنفذة بدعم من القرض الأول لأغراض سياسة التنمية وأيضا من استمرار المساعدة الفنية التي تقدمها مجموعة البنك الدولي إلى سلطات القطاع المالي في المغرب.

حققت المغرب في الآونة الأخيرة مزيد من التصحيحات لإطارها الحاكم للاقتصاد الكلي حيث استمر التحسن في أوضاع المالية العامة في 2014 بفضل عمل تخفيض كبير في دعم المحروقات، والاستفادة من الوضع الخارجي مع انخفاض أسعار البترول، ومرونة عوائد السياحة، وارتفاع التحويلات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما على المدى المتوسط، فستعتمد التوقعات على استمرار الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي مع تنويع منتجات وجهات التصدير والحفاظ على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تدرك الحكومة المغربية أن التنافسية الاقتصادية والقدرة على التكيف تعتمد على سوق رأس مال يعمل بشكل جيد من خلال وساطة مالية أكثر تنوعا. والقطاع المالي في وضع جيد يؤهله لمواجهة تحديات التنمية من خلال تحديث سوق رأس المال. وهو سوق كبير ومتنوع<sup>1</sup>: 24 بنك (اثنان منهما ملكية أجنبية)؛ بنك بريدي واحد، 18 شركة تأمين، 4 صناديق معاشات كبيرة، 273 صناديق استثمار مشترك، 35 شركة تمويل<sup>2</sup>، 13 مؤسسة اقتراض متناهي الصغر، ومجموعتان ماليتان متخصصتان مملوكة للدولة. ويهدف برنامج الحكومة المغربية إلى عمل تركيبة جديدة من المصارف وأسواق المال بما يحقق تمويل أفضل لاقتصاد واقعي مع ضمان الاستقرار المالي. وتدعم العملية المقترحة (الإقراض الثاني لأغراض سياسة التنمية DPL2) هذا البرنامج من حيث تركيزه على الإطار القانوني والتنظيمي لتطوير أسواق المال المحلية، وإصلاح نظام المعاشات، وإتاحة الوصول للتمويل من قبل الشركات الصغيرة والمبتدئة، وتحديث الرقابة على الوساطة المالية.

يعتبر الإقراض الثاني لأغراض سياسة التنمية مكملا لما يلي: (أولا) برنامج التنافسية الاقتصادية لمجموعة البنك الدولي والذي يدعم تحديث أعمال أسواق السلع والخدمات (من خلال تيسير التجارة وسياسة التنافس، ومناخ الاستثمار)؛ و (ثانيا) القرض لأغراض سياسة التنمية بشأن تطوير المهارات والتوظيف والذي يدعم تحقيق أداء أفضل لسوق العمل والمهارات؛ و (ثالثا) سلسلة الشفافية والمساءلة بغرض تحديث حوكمة المشروعات المملوكة للدولة وسياسات المشتريات والخدمات العامة لمجتمع الأعمال.

ويدعم البرنامج المقترح لعملية الإقراض لأغراض سياسة التنمية إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويجدد عقد اجتماعي من خلال قطاع مالي متنوع ومرن يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الحقيقي، وتعميم الخدمات المالية وإتاحة الوصول للتمويل، مما يساعد في خلق فرص عمل عن طريق تخصيص الموارد النادرة بشكل فعال، وإفساح المجال للشركات النشطة لتنمو. ويعزز تعميم الخدمات المالية الرخاء الاقتصادي من خلال معاونة الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إدارة مدخراتها واستثماراتها وتحمل الصدمات المالية.

## ثانيا. الهدف (الأهداف) المقترحة

العملية المقترحة هي الثانية في سلسلة مكونة من برنامجين بشأن الإقراض لأغراض سياسة التنمية. وهذا البرنامج المختار يدرك طبيعة المدى المتوسط للإصلاحات وحقيقة أن الإصلاحات تمتد طوال فترة البرلمان الحالي (من سنة 2011 إلى 2016). فيما يلي عرض للأهداف التنموية لهذا القرض المخصص لأغراض سياسة التنمية:

- تعميق أسواق المال عن طريق توسيع نطاق الأدوات المالية والمستثمرين
- إصلاح نظام المعاشات كمستثمر رئيسي
- تعزيز حلول لتمويل المشروعات الصغيرة والمبتدئة
- توحيد الرقابة بما يحقق توازن بين زيادة إتاحة التمويل واستمرار الاستقرار المالي

## ثالثا. وصف مبدئي

وتعكس الإجراءات المسبقة للقرض الثاني نتائج التشاور المستمر بين السلطات وأصحاب المصلحة ومجموعة البنك الدولي حيث يمر كل قانون أو لائحة من خلال عدة جولات من المشاورات والنقاش، العديد منها نقاشات رسمية. ويؤدي ذلك إلى بعض التغييرات المقترحة في صياغة بعض الإجراءات المسبقة للقرض الثاني مقارنة بالأسباب المتصورة في سنة 2014. كما أدت المشاورات أيضا إلى إسقاط إجراءين مسبقين متصوران في 2014 والبحث عن بدائل لهما. بعبارة أخرى، تعتبر التغييرات في المؤشرات الدالة على النتائج إقرار بالخبرة المكتسبة في تنفيذ الإصلاحات المدعومة من الإقراض الأول

<sup>1</sup> القطاع المصرفي: 130% من إجمالي الناتج المحلي؛ إدارة الأصول (30%)؛ صناديق المعاشات (25%)؛ التأمين (20%)؛ مؤسسات مالية غير مصرفية (10%)

<sup>2</sup> قدمت شركات التمويل قروضا بنسبة 14 في المائة من إجمالي القروض في سنة 2014 (60% للأسر، 40% للشركات).

لغرض سياسة التنمية (DPL1) وأيضاً حزمة كبيرة من الأعمال الاستشارية والتحليلية الممولة عبر عدة سنوات ولا زالت مستمرة.

بناء على المشاورات الحكومية الداخلية، حدد كل من البنك الدولي والحكومة قائمة متسعة من الأعمال المبدئية التي تسبق كل هدف من أهداف التنمية

**هدف التنمية الأول: تعميق أسواق المال عن طريق توسيع نطاق الأدوات المالية والمستثمرين.** تشمل الإجراءات المتصورة في إطار هذه الركيزة دعم إنشاء وتفعيل هيئة سوق المال المستقلة (Autorité Marocaine du Marché de Capitaux - AMMC) مما سيساعد هذا في تعزيز الاستقرار المالي والشفافية عن طريق السماح لها بترخيص واعتماد المتخصصين الماليين الذين يقومون بالأدوار الرئيسية في أسواق المال. وسيكون لها إجراءات جزائية مستقلة تساعد في ضمان السلوكيات السليمة للأعمال، وحماية المستثمرين وفقاً للمعايير المتبعة في الأسواق المتطورة. كذلك ستدعم هذه الركيزة تنفيذ إطار إقراض محدث للأوراق المالية ودعم اللوائح الخاصة بتداول المشتقات والمقاصة الخاصة بها.

#### **الهدف التنموي الثاني: إصلاح نظام المعاشات بالمغرب لضمان استمرار الطلب المؤسسي على الأوراق المالية لسوق**

**المال.** تعتبر وعود/استحقاقات نظم المعاشات الحالية في المغرب كبيرة حسب المعايير الدولية بالنسبة لارتفاع نسب الاستحقاق ونسب إحلال معاشات الدخل مما يجعل نظم المعاشات غير قابلة للاستدامة بدرجات متفاوتة، وخاصة تلك المثقلة بجوانب سكانية سلبية كارتفاع معدل الإعالة لدى المستفيدين إلى المساهمين. وستستمر الإجراءات المدعومة من قبل هذا القرض في دعم إصلاح الصندوق المغربي للتقاعد (نظام مستحقات إلزامي محدد للعاملين بالحكومة والجيش).

#### **الهدف التنموي الثالث: تعزيز حلول لتمويل المشروعات الصغيرة والمبتدئة.** تعزز السياسات الموجودة في برنامج الحكومة

المغربية حلولاً جديدة بشأن تمويل المشروعات الصغيرة والمبتدئة تكمل إصلاحات سوق المال حيث أن تمويل السوق لا يلام معظم تلك المشروعات. وتحظى المغرب بمكانة رائدة في المنطقة من ناحية إتاحة خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بينما لا يزال الإقراض المصرفي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكبر بما لديها من ضمانات أكثر استعداداً للرهن<sup>3</sup>. وتساعد الحكومة المغربية البنوك في التعامل مع الشرائح الأدنى في السوق من خلال الضمانات والاستثمارات المشتركة بواسطة صندوق الضمان المركزي (Caisse Centrale de Garantie—CCG)، وهو جهاز ممول من الموازنة العامة. وقد قام هذا الصندوق في الآونة الأخيرة بتكليف منتجاته لتعزيز إستراتيجيات البنوك نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قام في السنوات العشر الأخيرة بزيادة تمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والملكيات الفردية (رواد الأعمال الأفراد) من 2% من الائتمان المصرفي المقدم لمثل هؤلاء المقترضين إلى 5%. وكان اعتماد إستراتيجية الصندوق لسنة 2013-2016 بمثابة استيفاء لشرط مسبق من شروط الإقراض الأول لأغراض سياسة التنمية (DPL1). ويدعم القرض الثاني في السلسلة تمويل الشركات المبتدئة من خلال إصلاح التعاملات المضمونة برهن، وتقديم حلول تمويل مبتكرة للشركات المبتدئة. ويشمل هذا تصميم وتنفيذ صندوق مشترك بين القطاع العام والخاص لتمويل استثمارات مشتركة يديرها الصندوق. كما ستساعد هذه الركيزة أيضاً في تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم مكتب ثاني خاص للاستعلام الائتماني في المغرب.

#### **الهدف التنموي الرابع: توحيد الرقابة للتوازن بين زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والاستقرار المالي.** ستدعم هذه

الركيزة وجود رقابة مطورة على المجموعات المالية العملاقة من خلال دعم لوائح جديدة تمد نطاق الرقابة على الملاك النهائيين من الشركات للبنوك. ففي المغرب، ملكية البنوك النظامية والسيطرة عليها في أيدي شركات (holdings) تسبب أيضاً على جهات تجارية وصناعية، ومن ثم تعتبر البنوك جزءاً من مجموعات مالية عملاقة. وهذا له معنيان اثنان ضمناً

<sup>3</sup> أنظر ورق بحث البنك الدولي رقم 5607 بعنوان "إقراض البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. دراسة مسحية مشتركة من اتحاد البنوك العربية والبنك الدولي".

بالنسبة للاستقرار المالي: (أ) يمكن لحدوث خسائر في الأجزاء غير المالية الخاضعة للتجمع المالي العملاق أن يعرض للخطر القوة المالية للملاك النهائيين للبنوك، و (ب) أن البنوك تستند إلى أنظمة قائمة

## رابعاً. الفقر والتأثيرات الاجتماعية والجوانب البيئية

### الفقر والتأثيرات الاجتماعية

من المتوقع أن تسفر الإصلاحات عن منافع للأسر محدودة الدخل بشكل أساسي من خلال إصلاح المعاشات وتوفير فرص عمل من خلال النمو الاقتصادي وتطوير حلول مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بالمعاشات، سيساعد إصلاح الصندوق المغربي للتقاعد في تجنب مزاحمة الإنفاق من الموازنة على المعاشات وتقليل المتاح للبرامج الاجتماعية الرئيسية في الصحة والتعليم. ومن المتوقع أيضاً تحسين النتائج الاجتماعية من خلال تنفيذ نظام معاشات "ثنائي القطب" في السنوات القادمة مع توسعة نطاق التغطية بعد ذلك.

وبالنسبة للحلول التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن تطوير منتجات تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومقترض التمويل المتناهي الصغر سيساعد على تيسير وصول المشروعات التي تعاني من القيود الائتمانية إلى التمويل مما يزيد من قدرتها على خلق وظائف في القطاع الخاص وتحسين الناتج الاجتماعي.

وعلى صعيد الإجراءات التي تدعم تحسينات في الهيكل الرقابي للتكتلات المالية العملاقة، فإنها سوف تعزز من الاستقرار المالي مما يساهم في تخصيص لرأس المال بشكل فعال بما يعزز من الاستثمارات الموجودة، ويوسع أعمال القطاع الخاص في المغرب، مما سيساعد في تحسين النتائج الاجتماعية وبالتالي في تخفيف الفقر والمساهمة في استمرار التماسك الاجتماعي في المملكة. وقد تم إجراء مشاورات بشأن برنامج إصلاح المغرب مدعوماً من البنك مع أصحاب المصلحة (المؤسسات المالية والجهات المانحة والسلطات الحكومية واتحادات الصناعة، الخ) طوال فترة التحضير للإقراض الأول والثاني لأغراض سياسة التنمية. ولا تزال الحكومة ملتزمة برصد تأثيرات كافة الإصلاحات الرئيسية والأحداث الاقتصادية على الفقر والنتائج الاجتماعية.

وعلى مستوى المرأة، ستكون التأثيرات غير مباشرة، وتتكون من (أولاً) حلول تمويل جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم عليها نساء في ظل إستراتيجية صندوق الضمان المركزي بما في ذلك إنشاء فروع أكثر في شتى أنحاء المغرب، و (ثانياً) إصلاح نظام المعاشات الذي سيفيد المرأة على وجه الخصوص، وخاصة من خلال استحداث قواعد للربط بمؤشرات صريحة. ومع طول عمر المرأة أكثر من الرجل، سيعني نظام الربط بمؤشرات احتفاظ أفضل للقوة الشرائية لمعاش المرأة. كذلك فإن استبدال المرتب النهائي بالمتوسط، سيجقق فائدة للمرأة حيث أن الرجال يميلون في العادة إلى أن يكون لهم مسار مهني أعلى. وأخيراً، سيحفظ الإصلاح بالالتزامات القائمة التي تتسم بالكرم الشديد بالنسبة للمعاش الموروث. حيث أن المستفيد من المعاشات الموروثة يمثلون حوالي 41% من جميع المستفيدين في الصندوق المغربي للتقاعد، وتمثل النساء 99 في المائة من المستفيدين بالمعاش الموروث.

### الجوانب البيئية

تدعم هذه العملية برنامج متسع لإصلاحات في السياسات وإصلاحات مؤسسية تنطبق عليها متطلبات سياسة البنك الدولي رقم OP/BP 8.60. وقد أحرزت الحكومة خلال العقد الماضي تقدماً نحو وضع تشريعات بيئية متكاملة تحدد بالتفصيل المستويات المختلفة بالجهاز الإداري بالدولة المنوط بها دعمها. وقد حدد قانون رقم 12-03 لسنة 2003 والقرارات المنفذة له متطلبات دراسات تقييم الأثر البيئي (EIAS)، ووضع هياكل للمراجعة والمراقبة بغرض التنفيذ، مثل اللجان الإقليمية والوطنية لتقييم الأثر البيئي، وإجراءات للمشاورات العامة والإفصاح. وفي الأونة الأخيرة تم تعزيز إطار الرصد والمراقبة من خلال إنشاء مرصد وطنية وإقليمية لحماية البيئة وإنشاء قوة للشرطة البيئية. وتتويج الحكومة توسعة نطاق تطبيق قانون تقييم الأثر

البيئي ليشمل مشروعات أخرى بما يحقق مزيد من الدعم لنطاقه، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة الآثار المترجمة للاستثمارات، بالإضافة إلى شرط التقييمات البيئية الإستراتيجية لبرامج القطاع وسياساته وإستراتيجياته.

الخلاصة إذن هي أنه من غير المتوقع أن يكون لزيادة إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تأثيرات بيئية جوهرية مع ملاحظة أن أكبر خمس بنوك مغربية شاركت في برنامج تدريبي عن المخاطر البيئية والاجتماعية داخل إطار مشروع المغرب الممول من البنك الدولي لتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يقدم ضمانات جزئية ائتمانية للقروض المقدمة لتلك المشروعات. فضلا عن ذلك، تحتفظ مؤسسة التمويل الدولية بحقوق ملكية ( equity stakes) في بنوك مسؤولة عن معظم عمليات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم تتبع هذه البنوك بروتوكولات شديدة لدراسة الآثار البيئية الناتجة عن استثمارات عملائها وتخفيفها.

### خامسا. تمويل مبدئي

المصدر:	(مليون دولار)
المقترض	0,00
البنك الدولي للتنمية	300,00
المقترض/ المتلقي	
آخرون (حدد)	
الإجمالي	300,00

### سادسا. معلومات الاتصال

#### البنك الدولي:

مسئول الاتصال: جابريل جي. سينسوبرينر

المسمى الوظيفي: خبير اقتصاد مالي رئيسي

تليفون: 6266 - 473 (202)

بريد إلكتروني: [sensbrennerg@worldbank.org](mailto:sensbrennerg@worldbank.org)

#### المقترض:

مسئول الاتصال: فوزية زعبول

المسمى الوظيفي: رئيس الخزانة والعلاقات الخارجية

تليفون: 6-61-29-15-48 (212)

بريد إلكتروني: [f.zaaboul@tresor.finances.gov.m](mailto:f.zaaboul@tresor.finances.gov.m)

#### سابعا. لمزيد من معلومات يرجى الاتصال ب

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

تليفون: 458 - 4500 (202)

فاكس: 522 - 1500 (202)

صفحة الويب: <http://www.worldbank.org/infoshop>